

مكتب المجلس قرر تحديد جلسات خاصة لمناقشة الاستجوابات الجديدة للتمكن من إنهاء جدول أعمال المجلس

الغانم: جلسات خاصة أيام الخميس لتعويض جلستي 10 و11 الجاري وتحديد 9 يناير لمناقشة «الداو» وبقاء جلسة الإسكان بتاريخ 12 ديسمبر

تسقط أو تلغي هذا الطلب أو غيره في حال تواجد من يكمل العدد إلى عشرة، أما في حال عدم وجود من يسد هذا النقص فإن الطلب يسقط، كما حصل مع طلب طرح الثقة في الاستجواب الثاني للوزيرة رولا دشتي.

وذكر الغانم ردا على سؤال آخر حول ترتيب الكويت في تقرير الشفافية أن الأوضاع في البلاد تحتاج إلى تصويب وانتشال العديد من القطاعات والمجالات، وهذا لا يتطلب تصريحات بل تضامنا للجهود وعملا دؤوبا لتعديدها كما كانت.

وأوضح أنه تم إدراج مقترح تكليف لجنة الشؤون التشريعية لتقصي الحقائق حول صفقة تأجير الطائرات على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

عبدالله السالم الثلاثاء، فاجاب أنه تم تسجيل كل الملاحظات وحصل اجتماع مع رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتم التأكيد على متابعة اللجنة لهذه الملاحظات التي تتطلب تفصيلا للتشريعات القائمة، وهو ما سيتم تضمينه تقرير اللجنة البرلمانية الذي سيحال إلى المجلس.

وسئل الغانم عن توقعاته بشأن التعديل الوزاري فقال: أجدد عن هذا السؤال قبل ذلك، وأؤكد أن هذا الأمر من اختصاص رئيس الحكومة وأن كنت أتوقع تعديلا وزاريا مستحقا، وما سمعته عن تعديل متوقع بعد 23 الجاري.

وعن مصير طلب طرح الثقة بوزيرة التنمية في حال اسقطت عضوية أحد الموقعين عليه، أكد الغانم أن انسحاب أو إسقاط عضوية أحدهم لا



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترسدا الاجتماع الأسبوعي لمكتب المجلس

الاستجوابات المقدمة حاليا والمدرجة على جلسة 24 الجاري.

بأن تتم مناقشة الاستجوابات المقبلة في جلسات خاصة تعقد أيام الخميس، كي يتفرغ مجلس الأمة في جلساته العادية إلى مناقشة ما يرد في جدول الأعمال، وذلك بعد مناقشة

لمناقشتهم في تفاصيل هذا البرنامج، الأمر الذي أرتأى معه مكتب المجلس إلغاء الجلستين وتعويضهما بجلسات خاصة لاحقة.

وقال لدينا توجه كذلك

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن ترحيل جلستي 10 و11 ديسمبر الجاري إلى جلسات خاصة يتم عقدها أيام الخميس في الأسبوع الذي تعقد فيه الجلسات العادية خلال ديسمبر ويناير، موضعا أن هذا القرار اتخذته مكتب المجلس بعد أن تم إبلاغه بعدم قدرة الحكومة على حضور جلستي 10 و11 الجاري لزامتهما مع استضافة الكويت القمة الخليجية، فيما الجلسة الخاصة لمناقشة القضية الإسكانية في موعدها 12 الجاري، والجلسة الخاصة لمناقشة «الداو» في 9 يناير المقبل.

أضاف في تصريح إلى الصحافيين أن برنامج عمل الحكومة مدرج على جدول أعمال جلستي 10 و11 الجاري، ما يتطلب حضور كل الوزراء

الصانع يسأل وزير المواصلات عن صفقة شراء وتأجير الـ 37 طائرة لصالح «الكويتية»

دون الرجوع إلى الهيئة العامة للاستثمار الزلزلة: مجلس إدارة «الكويتية» ليس له حق إجراء صفقة شراء واستئجار طائرات

وزير المواصلات، والتداخل يدل على أن هناك تخطيطا واضحا وبيننا في الحكومة وفي قضية الطائرات، واستغرب الزلزلة: تشكيل مجلس الإدارة الذي أعلن عنه أمس، وكأنه خار من سامي النصف، ولابد أن يحاسب وزير المواصلات على مثل هذا الأمر. وشدد الزلزلة على وجود خطأ في إجراءات شراء واستئجار الطائرات وأوضح وبين، ومن المفترض أن تشكل لجنة تحقيق قبل الحكومة ومجلس الوزراء بصفحة خاصة لأن هناك إجراءات لم تكن صحيحة.

أوضح النائب د.يوسف الزلزلة: «أنه ليس من حق مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية إجراء صفقة شراء واستئجار طائرات، له حق الاقتراح فقط، ولكن لا يمكنه التنفيذ والتوقيع مع الرجوع إلى الجمعية العمومية الخاصة بالهيئة العامة للاستثمار، لأنها هي المعنية، ومجلس الإدارة ليس لديه صلاحية بذلك». وقال الزلزلة: إن مجلس إدارة «الكويتية» ارتكب مخالفة أخرى، لأن الشركة تابعة للهيئة العامة للاستثمار، والوزير المسؤول هو وزير المالية وليس

السداد كاملا دفعة واحدة أم سيتم السداد متتابعا وفقا لألية التسليم؟

11 - هل السعر المحدد بالصفحة حال سداده على دفعات تم اشتراط أو احتساب ثمة فوائد على هذه المبالغ المؤجلة وما قيمة هذه الفوائد إن وجدت؟

12 - من قام بتمويل هذه الصفقة، ومفردات هذا التمويل، وهل تم أخذ الموافقات اللازمة لذلك من الجهات الرسمية سواء كانت الممولة أو الرقابية؟

يرجى تزويدي بكل المستندات الدالة على ذلك.

السؤال الثاني: بشأن الطائرات الـ 25 المستترة من الإبرابص

1 - هل شركة الإبرابص هي المناسبة للخطوط الجوية الكويتية وتدريبها عمالها؟

2 - هل تم عقد هذه الصفقة بموجب عقد أم بناء على مذكرة تفاهم، وهل تم طرح تلك الصفقة في مناقصة عامة أم كانت بطريق التفاوض المباشر مع الإبرابص؟

وإذا كان تم ذلك بناء على عقد، فهل تم إعداد العقد ومراجعته من قبل إدارة الفتوى والتشريع والتي أناط بها مرسوم إنشائها باختصاصها بمراجعة العقود التي تبرمها الحكومة مع الشركات والمقاولين والأفراد، ولابد من مجزأة بعوامل الأمان وفقا للمواصفات العالمية؟

6 - هل شركة الإبرابص ضامنة لهذه الصفقة، وهل حدود ومدى هذا الضمان، وهل تم الاتفاق معها على عقد دورات تدريبية للعاملين المواطنين لديها للتدريب والتعرض على قيادة هذه الطائرات وبرادة إمكانيتها؟

7 - هل تضمنت الصفقة ثمة شروط جزائية أو تعويضات أو تضمينات للكوييت أو عليها؟

8 - ما الضمانات التي اشترطتها الكوييتية لحفظ حقوقها حال ما إذا ثبت إخلال من المؤجر بشأن أي التزام يتعلق بهذه الصفقة، وهل هذه الضمانات حال وجودها كافية وكفيلة بتحقيق ذلك أم لا؟

9 - متى تاريخ استلام الطائرات المذكورة، وهل سيتم تسليمها دفعة واحدة أم على دفعات، وهل سيتم السداد كاملا دفعة واحدة أم سيتم السداد متتابعا وفقا لألية التسليم؟

10 - وهل السعر المحدد بالصفقة حال سداده على دفعات تم اشتراط أو احتساب ثمة فوائد على هذه المبالغ المؤجلة وما قيمة هذه الفوائد إن وجدت؟

11 - من قام بتمويل هذه الصفقة، ومفردات هذا التمويل، وهل تم أخذ الموافقات اللازمة لذلك من الجهات الرسمية سواء كانت الممولة أو الرقابية؟

يرجى تزويدي بكل المستندات الدالة على ذلك.

في مادته الرابعة؟

وإذا لم يتم أخذ موافقة هذا المجلس الذي يمثل الجمعية العامة للشركة، فكيف تم إذن إنفاذ هذه الصفقة، وعلى أي أساس قانوني كان ذلك، خاصة أن الهيئة العامة للاستثمار تتبع وزارة المالية؟

3 - ما القيمة الفعلية لصفقة التأجير، وهل تم التفاوض مع شركة الإبرابص بشكل مباشر أم كان ذلك عن طريق وسطاء، وإذا كان هناك وسطاء أو وكلاء، فكم بلغت أتعابهم ومن الذي تحملها؟

4 - كم تبلغ مدة الإيجار، وهل هذا التأجير يحقق ميزة اقتصادية؟ بمعنى آخر: هل دراسة الجدوى الخاصة بهذا الموضوع أظهرت أن التأجير يكون مفضلا للريخ، أم أنه لا جدوى اقتصادية من هذا التأجير أم أنه لم تكن هناك دراسة جدوى من الأساس؟

5 - هل تشمل القيمة الإيجارية مصاريف الصيانة والتسليم والتجهيز للتشغيل، أم أن ذلك له قيمة مضافة على القيمة الإيجارية، وكم تبلغ مدة الصيانة، وهل تشمل مصروفاتها، وهل تشمل مصاريف الطلاء وتغيير ديكورات الطائرة من الداخل أم ستكون مصاريف إضافية؟

6 - حادثة الطائرات المؤجرة، هل هي طائرات جديدة أم مستعملة؟ وإذا كانت مستعملة فمما سنة صنعها؟ ومنذ متى هذا استعمالها؟ وما موديل هذه الطائرات وعدد رحلاتها السابقة؟ وكم قطعت من الأميال؟ وكفاءة ونظافة محتوياتها الداخلية؟ وهل تشكل نقلة نوعية حقيقية بالفعل في الأسطول الجوي الكويتي؟ وهل تم فحص هذه الطائرات بواسطة خبراء متخصصين للتأكد من صلاحيتها وإمكانيتها وقدراتها وجوهرتها للعمل، ومدى كفاءة ديكوراتها الداخلية وطلائها الخارجي وحالة عوامل الأمان وفقا للمواصفات العالمية؟

7 - هل شركة الإبرابص ضامنة لهذه الصفقة؟ وما حدود ومدى هذا الضمان، وهل تم الاتفاق معها على عقد دورات تدريبية للعاملين المواطنين لديها للتدريب والتعرض على قيادة هذه الطائرات وبرادة إمكانيتها؟

8 - هل تضمنت الصفقة ثمة شروط جزائية أو تعويضات أو تضمينات للكوييت أو عليها؟

9 - ما الضمانات التي اشترطتها الكوييتية لحفظ حقوقها حال ما إذا ثبت إخلال من المؤجر بشأن أي التزام يتعلق بهذه الصفقة، وهل هذه الضمانات حال وجودها كافية وكفيلة بتحقيق ذلك أم لا؟

10 - متى تاريخ استلام الطائرات المذكورة، وهل سيتم تسليمها دفعة واحدة أم على دفعات؟ يرجى تزويدي بتاريخ استلام الطائرات إن كانت دفعات، وهل سيتم



يعقوب الصانع

متى بدأت مفاوضات تأجير 12 طائرة؟ وهل صدر بقرار من مجلس الإدارة؟

هل تم عقد هذه الصفقة بموجب عقد استئجار أم بناء على مذكرة تفاهم، وهل تم طرح تلك الصفقة في مناقصة عامة أم كانت بطريق التفاوض المباشر مع الإبرابص؟

وإذا كان تم ذلك بناء على عقد، فهل تم إعداد العقد ومراجعته من قبل إدارة الفتوى والتشريع والتي أناط بها مرسوم إنشائها باختصاصها بمراجعة العقود التي تبرمها الحكومة مع الشركات والمقاولين والأفراد، ولابد من مجزأة بعوامل الأمان وفقا للمواصفات العالمية؟

6 - هل شركة الإبرابص ضامنة لهذه الصفقة، وهل حدود ومدى هذا الضمان، وهل تم الاتفاق معها على عقد دورات تدريبية للعاملين المواطنين لديها للتدريب والتعرض على قيادة هذه الطائرات وبرادة إمكانيتها؟

7 - هل تضمنت الصفقة ثمة شروط جزائية أو تعويضات أو تضمينات للكوييت أو عليها؟

8 - ما الضمانات التي اشترطتها الكوييتية لحفظ حقوقها حال ما إذا ثبت إخلال من المؤجر بشأن أي التزام يتعلق بهذه الصفقة، وهل هذه الضمانات حال وجودها كافية وكفيلة بتحقيق ذلك أم لا؟

9 - متى تاريخ استلام الطائرات المذكورة، وهل سيتم تسليمها دفعة واحدة أم على دفعات؟ يرجى تزويدي بتاريخ استلام الطائرات إن كانت دفعات، وهل سيتم

العمرير: شبهة تحوم حول تصرف مجلس «الكويتية» في شأن عقد الطائرات

وقعنا على تشكيل لجنة تحقيق، وعلينا التحقق من الشبهات». إلى ذلك، قال النائب فيصل الشايخ: «سأقدم سوألا برلمانيا بخصوص مدى أهلية مجلس «الكويتية» بشراء واستئجار طائرات، وهل هناك تفاهم بين هيئة الاستثمار والخطوط؟ والتساؤلات المطروحة عدة، ونأمل أن يكون الرد شافيا حتى تكون الأمور واضحة».

لفت النائب د.علي العمرير الى وجود شبهة تحوم حول تصرف مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية في توقيع عقد شراء واستئجار الطائرات قبل الرجوع إلى الهيئة العامة للاستثمار.

طالب إبراهيم بضرورة تدعيم إجاباته بالمستندات والتقارير الجارالله لوزير الكهرباء: هل تستطيع نقل الطاقة المنتجة من الزور الجنوبية للشمال قبل 2014؟

من محطة الزور الجنوبية؟ وما إجمالي ما يمكن تصديره من محطة من محطة الزور الجنوبية؟

وجه النائب م.عادل الجارالله سوألا إلى وزير الكهرباء والماء م.عبدالعزیز الإبراهيم حزمة من الأسئلة تتعلق بالطاقة الكهربائية ومدى استيعابها لتلبية احتياجات المواطنين ودور الوزارة في توفير الطاقة من خلال المشاريع والمحطات الكهربائية بعد توقيع اتفاقية استيراد الكهرباء من دولة قطر الشقيقة من خلال هيئة الربط الخليجية مطالبا إياه بتدعيم جميع الأجوبة بالمستندات الرسمية والتقارير لكل من قطاع شبكات النقل - مراكز المراقبة والتحكم - قطاع مشاريع محطات القوى وتقطير المياه وكانت الأسئلة كالتالي:

هل يمكن تصدير هذه الطاقة من خلال محطة الزور الجنوبية؟ وما التعريف التقاعدي للمشروع؟

9 - متى سيتم نقل القدرة المنتجة من محطة الغانم (طوارئ 2007) بقدرة 860 ميغاوات ووحدي الدورة المزدوجة التابعة بقدرة 370 ميغاوات ووحدة الدورة المزدوجة التابعة لمحطة سيمينز الغازية بقدرة 560 ميغاوات من محطة نقل الزور الجنوبية إلى محطة نقل الزور الشمالية؟

هل سيكون بالإمكان تحويل هذه الطاقة من محطة نقل الزور الجنوبية إلى محطة نقل الزور الشمالية قبل دخول صيف 2014؟

10 - هل سيتم تصدير هذه الطاقة من محطة الزور الجنوبية؟ وما التعريف التقاعدي للمشروع؟

11 - هل سيتم نقل القدرة المنتجة من محطة الغانم (طوارئ 2007) بقدرة 860 ميغاوات ووحدي الدورة المزدوجة التابعة بقدرة 370 ميغاوات ووحدة الدورة المزدوجة التابعة لمحطة سيمينز الغازية بقدرة 560 ميغاوات من محطة نقل الزور الجنوبية إلى محطة نقل الزور الشمالية؟

12 - هل سيتم نقل القدرة المنتجة من محطة الزور الجنوبية إلى محطة نقل الزور الشمالية قبل دخول صيف 2014؟

الحكومة حددت 9 يناير للرد على استفسارات أعضاء اللجنة «الخارجية» ناقشت الاتفاقية الأمنية الخليجية

وأوضح مقرر اللجنة النائب حمدان العازمي ان اللجنة أدت ملاحظاتها حول تعريف الجريمة، وعدم مطابقة التعريف مع التعريف الوارد في الاتفاقية الخليجية، كما شددت اللجنة على دراسة الجوانب الدستورية، مشيرا الى وجود خلاف حول الغموض في المقصود بتسليم المطلوبين».

ناقشت لجنة الشؤون الخارجية خلال اجتماعها أمس الاتفاقية الأمنية الخليجية لمكافحة الإرهاب، بحضور ممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الفتوى والتشريع، وحسد التاسع من يناير المقبل موعدا للرد على استفساراتها حول الاتفاقية.

وأوضح مقرر اللجنة النائب حمدان العازمي ان اللجنة أدت ملاحظاتها حول تعريف الجريمة، وعدم مطابقة التعريف مع التعريف الوارد في الاتفاقية الخليجية، كما شددت اللجنة على دراسة الجوانب الدستورية، مشيرا الى وجود خلاف حول الغموض في المقصود بتسليم المطلوبين».

وأوضح مقرر اللجنة النائب حمدان العازمي ان اللجنة أدت ملاحظاتها حول تعريف الجريمة، وعدم مطابقة التعريف مع التعريف الوارد في الاتفاقية الخليجية، كما شددت اللجنة على دراسة الجوانب الدستورية، مشيرا الى وجود خلاف حول الغموض في المقصود بتسليم المطلوبين».